

السادة منظمة المرأة العربية

1 . الإجراءات والسياسات الحكومية الصديقة للمرأة والأسرة في مواجهة فيروس كورونا، والسياسات المطلوبة

2. مبادرات القطاع الخاص والمجتمع المدني

مندوبة لبنان في اللجان الاستشارية

أ.د. هند الصوفي،
نيسان 2020



- التوصيات بالأحمر تخص النساء والفتيات
- التوصيات بالأسود تخص الجنسين

السادة منظمة المرأة العربية

مقدم من قبل: أ.د. هند الصوفي، مندوبة لبنان في اللجان الاستشارية

الموضوع: 1. الإجراءات والسياسات الحكومية الصديقة للمرأة والأسرة في مواجهة فيروس كورونا، والتوصيات الناجمة عنها.
2. مبادرات القطاع الخاص والمجتمع المدني.

- حيث أن تأثير جائحة كورونا أتى مختلفا بين عالم وآخر، وفتك بالرجال أكثر من النساء،
- وحيث أن البلدان العربية تحديدا أصيبت بشكل محدود نسبة لما حصل في الغرب،
- وانطلاقا من "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، الذي صادقت عليه أغلب الدول، يحق لكل إنسان "التمتع بأعلى مستوى من الصحة [البدنية] والعقلية يمكن بلوغه"، والذي يلزم الحكومات باتخاذ التدابير الفعالة "للقاية من الأمراض الوبائية ومكافحتها"، وعدم تهديد الصحة العامة، وتقديم الرعاية الطبية لمن يحتاجها دون تمييز. كما يقرّ في حالات الطوارئ والكوارث تحرير القوانين مرحليا من بعض القيود ولفترة محددة احتراما للكرامة الإنسانية،
- وحيث أن التدابير القانونية المتخذة في حالات الطوارئ يجب أن تكون موجهة، هادفة، ضرورية، علمية ومتناسبة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي/ الأمم المتحدة/ 1984)،
- وحيث أن مجموعة خبراء حقوق الإنسان/16 مارس/آذار 2020، أقرت أن "إعلان حالات الطوارئ القائمة على تفشي فيروس كورونا ينبغي ألا تُستخدم كأساس لاستهداف مجموعات أو أقليات أو أفراد معينين، أو أن تكون بمثابة غطاء لعمل قمعي تحت ستار حماية الصحة،

وأخيرا ولأننا لا نعرف الكثير عن مستقبل هذا الوباء ولا عن تأثيره علينا في الحقبة القادمة، لا بد من التفكير في خطة عمل استباقية تحد من الشرور التي تهددنا.

في لبنان أخذت التدابير بداية من قبل المجتمع المدني بفئاته المختلفة الذي مارس الضغط على الحكومة. مما دفعها إلى الانتقال الخطوات الإجرائية بعد فترة من تكاثر الإصابات العشوائية وحصرها في المستشفيات الحكومية.

في القسم الاول سوف نتكلم عن المبادرات الرسمية ونضيف إليها بعض التوصيات، وفي الجزء الثاني، سنعدد المبادرات المدنية والأهلية...

1. الخطوات الرسمية

■ وزارة التربية

أدخلت الوزارة برامج التعليم عن بعد بالوسائط التكنولوجية المتاحة لديها. واهتمت تحديدا بالأفلام التي أعدت من قبل أساتذة متطوعين تستهدف تلامذة الشهادات الرسمية، رافضة مبدأ إلغاء هذه الامتحانات. استفاد من هذه البرامج العديد

من الطلاب الذين لا يعانون من نقص في الكهرباء، وتبرع الأساتذة في مجالات العلوم والرياضيات وصوروا بسرعة أسطورية أفلاما تعليمية عرضت على تلفزيون الدولة تباعا.

طبعاً أدى عدم توفر الكهرباء إلى عدم استفادة تلامذة الدخل المحدود (الذين لا تتوفر لهم اشتراك بديل بالطاقة، نظراً لارتفاع الأسعار، ولعدم التزام أصحاب الموتورات بتسعيرة الدولة، ولغياب الرقابة واستفحال الفساد).

لكن، التعليم عن بعد لم يكن متاحاً لباقي الصفوف في المدارس الرسمية (لا وجود للحواشيب لدى التلامذة، ولا الكهرباء متوفرة). بينما رأينا كل المدارس الخاصة بكل صفوفها، تعتمد بسرعة على تكنولوجيا التعليم عن بعد، Online Learning ، وترغم العاملين على أخذ التدريبات السريعة.

فيما يتعلق بالمرحلة الجامعية، بادرت بعض معاهد الجامعة الوطنية الى اتباع هذا الاسلوب من أجل إنقاذ العام الدراسي. أقول بعض وليس كافة المعاهد، لأن الأمر يتطلب شراء الموقع المناسب وحجم المنصة الالكترونية المناسب، الأمر الذي لم تتمكن من دفع تكاليفه الجامعة الوطنية. إضافة إلى أن جزء وفير من الطلاب لا زالوا لا يمتلكون أجهزة كومبيوتر. تبنت الجامعة الوطنية برامج متاحة مجاناً ك Zoom (40 دقيقة مجانية). بينما توجهت الجامعات الخاصة إلى نهج التعليم عن بعد مع التفاعل مع الطلاب، خلال الوقت الكامل المطلوب وأكثر، وحتى الاجتماعات العامة لم تتوقف في ظل توافر هذه البرامج المتخصصة ك (Teams مثلا لا حصراً)...

ساهم التعليم عن بعد للأطفال في البيت إلى تفاقم الضغط على النساء، ومنهن من اضطرت إلى ترك عملها للاهتمام بالأطفال والشؤون المنزلية، وألقي عليهن تبعات نظام تعليمي جديد على الأولاد وعلى الأمهات، واضطرن لاستكمال عمل المعلمة: شرح وتدريب وتحضير... فارتفعت المعاناة والضغط النفسي من قبل الأطفال والمدارس ورب العمل والزوج، وغالبيةن اعتبرن هذه الحقبة استغلالاً لطاقتهم.

المتطلبات والحلول والسياسات

1. توفير الطاقة البديلة بشكل دائم وبأسعار ملائمة الزامية تحت طائلة المسؤولية (المستفيد الأكبر هن النساء).
2. الحق في التعلم للجميع في ظل الوباء: ينبغي التأسيس لمبادئ التعليم عن بعد، خاصة في البلدان العربية حيث النزاعات دائمة. لذا هناك ضرورة لمرحلة ما بعد كورونا والتي قد تكون استردادية، لاعتماد موازنة بهذا الخصوص في الوزارة، وتدابير قانونية وربما تخصيص مقرر يـأخذ عبر الشاشة في كل المدارس (تستفاد منها الأمهات أولاً).
3. توزيع هبة "الكومبيوترات" للتلامذة في المدارس الرسمية. هذه الهبة تتآكل في مستودعات الوزارة منذ أكثر من 4 أعوام. يجب أيضاً وضع رؤية وتصور لتطوير التعليم عن بعد، فنحن مقدمون على زمن جديد، سيغير في قيمنا ورويتنا لمستقبل التعليم ودور التكنولوجيا المتفاعل مع الجيل الجديد.
4. تطوير المادة التعليمية للحاق بالمستجدات وتكييفها للتعامل مع الوضع المتغير، ونشر الوعي بين التلاميذ والطلاب (النظافة والتعامل مع الوباء، التكاثف الاجتماعي والتعاقد، التزام القوانين...).
5. تدريب الطاقم التعليمي على مبادئ التعليم عن بعد بحيث يتحمل المسؤوليات التعليمية ويحرر الأمهات، خاصة اللواتي يعملن واللواتي لا يعرفن مبادئ وبرامج التعلم عبر الشاشة.
6. توفير البرامج الهادفة والتي تريح الأسرة وتخفف من عناء المواجهات والعنف الناتج من التقارب القسري في البيت الواحد، وتدريب الناس عليها ولفت نظرهم لتفادي المشاكل وحلها دون عنف... فالمعنفه ستعيد بدورها ممارسة العنف على الأطفال، وحتى على الرجال عندما تكون الفرصة مناسبة لهم (ارتفاع عدد حالات الطلاق المتسرع خلال أزمة كورونا، وقد اشتكى العديد من الرجال من العنف النفسي الذي...).
7. ضمان عودة الملتحقين إلى المدارس والتعويض لهم والتخفيف من الآثار على الفتيات والفئات التي تواجه التعوق المدرسي وذوي الإعاقة، وتمكينهم من الحصول على المواد المطبوعة وعلى الانترنت.
8. تعويض ساعات التدريس وتعديل الروزنامة المدرسية ومواعيد الامتحانات، وضمان التعويض العادل للمعلمين والموظفين.
9. إغلاق المدارس المفاجئ والبطالة والتسريع المتنامي جعل من الأسر منخفضة الدخل توجه الأطفال إلى العمل... تطبيق قانون الزامية التعليم...

10. توفير برامج التدريب للنساء على الحاسوب لتمكينهن من دعم تعلم أطفالهن والمعروف أن قدرة النساء على الاتصال بالإنترنت أقل من الرجال)...

■ وزارة الصحة

نجحت الوزارة في اتخاذ عدة اجراءات، لا تفيد حصرا النساء والفتيات، وللذكر:

- سهلت الحصول على المبالغ المالية (بسبب الأزمة المالية) لتوفير مستلزمات الوقاية الأساسية (قفازات وكمامات وغيره)، وظلت الحكومة مدينة للمستشفيات الخاصة، مما يعيق دفع الرواتب وشراء المعدات الطبية. لم تتخذ الحكومة أي تدابير إضافية لمعالجة الأزمة الاقتصادية التي تهدد الحصول على الرعاية الطبية، والأدوية، والمعدات الطبية.
- متابعة وتجهيز المستشفيات الحكومية، ودعم الأماكن الحرجة التي بادرت الى حجر ذاتها.
- تأمين الأجهزة وتخصيص المبالغ لاستقدام جزء منها من الخارج، في مرحلة متأخرة.
- دعم المبادرات الخاصة وخاصة الطلاب الجامعيين الذين برعوا في تركيب محلي للعديد من المستلزمات الطبية.
- استدركت الوزارة ضرورة القيام بالدراسات حول القطاع الصحي لمعرفة حقيقة استفحال الوباء واجراء التحضيرات، ما زلنا ننتظر نتائج الدراسات وأوضاع المصابين الذين أصيبوا أو توفوا، لمعرفة خصوصيات الفئة التي أصابها الوباء في بلادنا تحديدا...
- تحت ضغط المجتمع المدني: تمكنت من تخصيص المبالغ لدعم مرضى الوباء، وتمكنت من الضغط على وزارات النقل والداخلية والدفاع من أجل التسريع في حجر البلد بحريا، وجويا وبريا.
- تابعت العمل مع نقابات الاطباء والممرضين والمستشفيات والمعاهد الطبية من أجل التنسيق معا حول الاحتياجات الأساسية من تدريبات ولوازم وجهاز طبي.
- لم تأخذ على محمل الجد الكمامات المحلية التي صنعت للمناسبة والتي أحدثت مشاكل في الحساسية وفي عدم قدرتها على عزل التنفس من بث الفيروس (غير مكفولة علميا).
- نظمت بشكل مباشر الرقابة على تطهير الأمكنة العامة وخاصة المطار وتأمين الطاقم الطبي الذي سيستقبل المصابين والوافدين من بلاد الاغتراب والعاملين من اللبنانيين في الخارج والطلاب العائدين إلى أهاليهم من البلدان الغربية الموبوءة...
- أجرت عدة تدريبات للتعامل مع المرضى في كافة المستشفيات من أجل الحد من انتشار الوباء. وأعدت الأفلام للتوعية العامة.
- أتاحت نشر يومية حول عمل المستشفيات الحكومية والأعداد المصابة والتطور للفيروس. لكننا لم نأخذ فكرة من هم الضحايا (نساء/رجال، فئات اجتماعية، عمرية، مناطقية؟؟؟).

خلاصة التقييم: ساهمت الوزارة في إعادة بناء ثقة مع المواطنين.

الحلول المطلوبة والتوصيات على صعيد احتياجات النساء

آثار الوباء ترتبط بالنوع الاجتماعي، يصيب الذكور أكثر من الإناث، ويؤثر بشكل مختلف بين الجنسين:

1. أولا ضرورة إجراء دراسة علمية صحية تحيطنا علما لماذا احتوي الوباء نسبيا في المجتمعات العربية؟ ولا نعرف حتى الآن هل هو احتضان ورحمة سماوية أم ذات علاقة جينية أم مناعية؟ ومن هم المتعافون؟ المتعافيات؟ المتوفون/المتوفيات؟ من هي المرأة المصابة؟ الخ...
2. تجنب الحوامل خطر العدوى والموت النفاسي.
3. النساء في المواجهة في تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية من جراء مهامهن الحميمة مع المرضى. يتعرضن للفيروس ويجب تعويضهن في حالات الإصابة وحمايتهن وحماية حقوقهن وصحة أسرهن (تأمين رعاية الأطفال أثناء عملهن).

4. بعض العاملات في مجال الرعاية هن عاملات منازل مهاجرات تتعرضن (لخطر الانتهاك، وفقدان العمل والحماية، وعجزهن عن العودة إلى بلادهن).
5. تأمين المياه التي تستفاد منه النساء في كل المجالات العمل والبيت للنظافة. إضافة إلى تأمين خدمات الصرف الصحي وإدارة النفايات الطبية.
6. التدريبات لكل اللجان الفاعلة من متطوعين وخبراء وممرضين ومرضى على بروتوكول النظافة الأساسي وغرف العزل والإمدادات الطبية بشكل عام والتزود بالمواد الأساسية كالمطهرات وأقنعة التنفس...
7. تغطية الوزارة لتكاليف الفحوصات الإجرائية حكما في حال الوباء، ويستفيد منها النساء خاصة، وعدد المضمونات منهن أدنى بكثير من عدد الرجال.
8. التفاوض مع شركات التأمين الصحي لتغطية تكاليف العلاجات في زمن الكوارث، بدعم من الوزارات المختصة.
9. ضمان وصول الفئات المهمشة والنساء منهن الى الحق في الحماية الصحية دون تمييز (ضد النازحات...).
10. مراقبة تجهيزات الوقاية وفقا للقواعد العلمية، وتأمين الوقاية الأولية خاصة الكمامات للجميع والفئات الدنيا (النساء والأطفال): متوفرة ومتاحة للجميع دون تمييز أو تعسف (تمييز ضد السوريين والنازحين، تمييز فقراء/أغنياء، تمييز مناطقي، جندي).

■ وزارة الداخلية

1. تأخرت في اقرار الحجر وإغلاق المنافذ البرية والجوية والبحرية، وبقيت العديد من المعابر غير المعلنة مفتوحة.
2. أخيرا وبعد الحاح شعب، تم إعلان حالة التعبئة العامة.
3. اتخذت اجراءات ضريبية جريئة مع المخالفين في التجول. ثم بادرت الى تنظيم التجول ومنعه بعد الساعة 7 مساء، وأضافت يوما للسيارات المزدوجة الرقم وآخر للسيارات المفردة الرقم.
4. نسقت مع البلديات لوضع جداول بالعائلات الأشد فقرا بهدف توزيع المساعدات المادية والعينية الضرورية من مأكّل وتعقيم، ولو أن اللوائح جاءت استثنائية.
5. تأمين الاستقرار والسلامة العامة وضرب كل من يمس بقانون التعبئة العامة...
6. استجابة الوزارة للتبليغ عن حالات العنف الأسري عبر الهاتف والخط الساخن، دون حضور الضحية خلال أزمة الكورونا...

المطلوب:

1. تدريب الناس على ضرورة الالتزام بالحجر المطلوب في زمن الجائحة، وهو مفهوم جديد علينا، ولم نلتزم به كما يجب.
2. لوائح العائلات الأشد فقرا: يجب اعدادها دون تمييز ودون تعسف ودون استثنائية، وإعطاء الأولوية للمعيلات في الأسرة في غياب أو مرض أو إعاقة الرجل...
3. مسائل الحجر الصحي تتماشى مع القانون والهدف والعلم استنادا لكل حالة: مريض، محتمل أو حامل للوباء، لا تعسف ولا تمييز تحترم للقيم الانسانية والكرامة، ولمدة زمنية محددة.
4. حماية حرية التنقل المكفولة في القانون الدولي، وحظر السفر دون تمييز أو حرمان من الحق في التماس اللجوء، أو إعادة نازحين إلى أماكن يواجهون فيها الاضطهاد أو التعذيب.

▪ وزارتي الدفاع والعدل

- دور الجيش كان بارزا في تأمين الطرقات العامة، والتجمعات والاحتجاجات ضد العوز، على أثر الارتفاع الجنوني للأسعار وعلى أثر الفقر المستشري، وارتفاع قيمة الدولار نسبة للعملة المحلية... عملت الوزارة على تأمين الحماية لقوى الجيش من كمادات وأجهزة وغيره.
- عمل الجيش على توزيع حصص غذائية للعائلات الأشد فقرا.

الحلول والتدريبات والسياسات المطلوبة

1. وضع اليد على المعابر غير الشرعية للتهريب والفساد، مصادرة البضائع المهربة (الحشيش) وبيعها من قبل الدولة للمساهمة في دفع الدين الخارجي...
2. لدينا وزيرات نساء، أداءهن لن يتميز، على العكس كن أداة بيد السياسيين: تدريب النساء الوزيرات على اتخاذ الخطوات الضرورية والمختلفة الملائمة للنساء. لم يكثرن لحال السجون والسجنات اللواتي لم يحاكن بعد، لم يدفعن باتجاه تحريرهن مرحليا لاستتباع الإجراءات القانونية لاحقا، ولا بفصل المعرضات منهن، ولا بالقواعد العامة للنظافة التي كان يؤمنها القطاع الاهلي والمدني.
3. اتخاذ اجراءات سريعة لفصل المرضى المعرضين عن غيرهم، وتوفير النظافة والمياه...، لفك أثر المحتجزين غير المحكومين، للبت السريع في الدعاوى، وتحرير فئة المحكومين في مجال النضال الإنساني أو السياسي، توفير التدريبات واللوازم الصحية اللازمة وضمان التعقيم المنتظم للسجون وموظفو السجن والزوار، ضمان تحرير غير المحكومين ورقابتهم، وقيام المحاكمات عبر الفيديو وتبدير مراكز بديلة.
4. العفو العام هدف لمصلحة السياسيين وليس لإنصاف الموقوفين.

▪ وزارتي الإعلام والاتصالات

- الوزراء والوزيرة كانت دائما ملتزمة بوضع الكمامة والقفازات أمام الإعلام، والتزام التباعد الجسدي.
- حماية التعبير، وعدم أخذ اجراءات ضد الناس ولو استعملوا عبارات نافية ضد السلطات على التواصل الاجتماعي.
- لم تتوفر ضمانة الوصول الى المعلومات بشكل صادق.
- دأبت وزارة الاتصالات على عدم قطع الخطوط لمن لم يسدد، كما اتخذت اجراءات آيلة إلى تقديم رزمة من الاتصالات المجانية خلال أزمة الكورونا.

الحلول والسياسات المطلوبة

1. تدريبات حول حرية التعبير وحق الوصول الى المعلومات غير المضللة والشفافة والصحيحة.
2. إتاحة الإعلانات التلفزيونية لانتشار الوعي العام بلغة الإشارة أو بالتفصيل للأُميين، مع مواقع إلكترونية تسهل الوصول لذوي الإعاقات المختلفة، وربما تواصل عبر الهاتف يستهدف الاعاقات المختلفة.
3. الاستخدام المناسب للبيانات الصحية الشخصية.
4. وصول موثوق وغير مقيد إلى الإنترنت لكل الفئات وللنساء خصوصا وهن أقل ب30% من الاستفادة من الإنترنت.
5. إلزام الشركات بعدم قطع الخدمات عن الزبائن العاجزين عن الدفع وإعائهم من رسوم التأخير.

■ وزارة الشؤون الاجتماعية

- اتخذت الوزارة الإجراءات القاضي بصرف مبلغ 400000 ل.ل لكل عائلة متضررة من جراء البطالة والصرف من العمل والفقير.
- كعادتها تهتم الوزارة بقضايا النساء الأشد فقرا، والمعنفات من جراء الحجر الصحي والأوضاع المعيشية الضاغطة (تضاعفت بلاغات العنف المنزلي في لبنان (تقرير هيومن رايت ووتش).

الحلول والسياسات المطلوبة

1. حملات التوعية العامة لضحايا العنف الأسري، إتاحة الخدمات لجميع ضحايا العنف الأسري.
2. حماية المحتجزين والأشخاص في المؤسسات الرعائية- زيارات محدودة وفصل المعرضين (المسنين والمسنات، المساجين، المخيمات...). وضع الخطط العننية لتقليل خطر الإصابة وتجهيز مراكز بديلة.
3. الأشخاص الذين يعيشون بلا مأوى: تأمين مستلزمات الوقاية.
4. في غياب الدعم اللازم من الدولة، التواصل مع وكالات الأمم المتحدة للضغط من أجل المساعدة المنقذة للحياة.
5. **مكافحة التمييز في الخدمات على أساس عرقي، ديني، جندي أو لجهة الجنسية** (نازحة، عاملة...).
6. تقديم خدمات الدعم النفسي للأسر، وكيفية التعامل مع الضغوطات الناشئة عن المكوث في المنازل.
7. صرف معونات نقدية وتقديم خدمات ومساعدات مادية ومعنوية للنساء اللاتي يرأسن أسرهن، والمطلقات والمنفصلات والوحيديات منهن.
8. دعم الأسر وتوعيتهم بكيفية العناية بكبيرات وكبار السن ومرضى الأمراض المزمنة.
9. تشجيع الرجال والفتيان على تقاسم المسؤوليات العائلية لمواجهة الأعباء الكبيرة التي تقوم بها النساء والفتيات.

■ وزارة الاقتصاد والمال والصناعة والتجارة

- العالم الافتراضي يتعزز، وفي حين تسجل الأسواق المالية تراجعا كبيرا وتقلل المؤسسات وتصرف العمال والعمالات، ارتفع سعر سهم شركة زوم بفضل الطلب الكبير على تكنولوجيا العمل عن بعد، كما طالبت الشركات الكبيرة موظفيها بالعمل من البيت، وما يعيق العمل هو الإنترنت الضعيف.
- تصنيع الأجهزة الطبية ومستلزمات الوقاية محليا، وقد بادرت المصانع الى انتاج مخزون من المعقمات والمطهرات والأدوية المطلوبة محليا.
- تشجيع رواج الأعمال عبر التجارة الإلكترونية، وعمليات التسليم إلى المنزل.
- أخذ القرار بدعم مادي للمرضين والممرضات في المواجهة.
- تم تطوير الات مبتكرة للتنفس والفحص بطريقة تحد من الاصابات وتحمي الجهاز الطبي.

السياسات

1. تعويض التكاليف التي تتكبدها المؤسسات بالنسبة للموظفين الذين يأخذون إجازة مدفوعة لرعاية الأطفال أثناء إغلاق المدارس، وغالبيتهم من النساء.
2. دعم العديد من النساء اللواتي يعملن في القطاع غير الرسمي حيث ينعدم الأمن الوظيفي. فهن أكثر تتضررا من الرجال بسبب الحجر الصحي، والتباطؤ الاقتصادي.
3. تعاني النساء من الطرد من العمل دون رجوع كما دلت الدراسات السابقة، ومن الطرد من المسكن، وتتعرضن للنهب والعنف والتنمير.

4. ينبغي للحكومات اتخاذ تدابير سياسية لتخفيف الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا، والتي ستؤثر أولاً وبشدة أكبر على العمال ذوي الأجور المتدنية: تشجيع الموظفين على العمل من المنزل، العمل عن بعد ليس متاحاً في كافة المجالات...
5. اتخاذ إجراءات تخفيض الضرائب، والنساء الخاسر الأكبر إذ يتحملن وطأة الاضطراب الاجتماعي والاقتصادي بنسب أعلى.
6. اغلاق المدارس أرغم النساء على أخذ إجازة، أو محاولة العمل من المنزل أثناء رعاية أطفالهم. يضر النساء بشدة لأن مسؤولية رعاية الأطفال ما زالت تقع على عاتقهن.
7. يمكن أن يكون لتفشي المرض تأثير سلبي غير متناسب من الناحية الاقتصادية على النساء اللاتي يشكلن مجموعة كبيرة من العاملين بدوام جزئي. وعادة ما تكون هذه الأنواع من الوظائف هي أول ما يتم التخلي عنها خلال الأزمات مثل التي نمر بها حالياً.
8. إشراك المزيد من النساء في مواقع صنع القرار وضمان تمثيلهن في أي لجان يتم تشكيلها لمواجهة فيروس كورونا على كافة المستويات خاصة الصحية والأمنية منها.
9. تمكين النساء والفتيات ذوات الإعاقة من الوصول إلى التعليم والعمل والحماية الاجتماعية، وإشراكهن في عملية صنع القرار خلال حالة الطوارئ، إضافة إلى تأهيل المستشفيات والطواقم الطبية للتعامل معهن دون تعريضهن لخطر الإصابة، وحمايتهن من العنف.

■ وزارتي الخارجية والنقل

- قدمت الوزارة وبناءً على توصية من الهيئة الوطنية لشؤون المرأة خدمات مماثلة لعائلة المرأة اللبنانية التي تريد العودة الى لبنان خلال الأزمة الصحية.
- قامت بعملية نقل الرعايا من البلدان الموبوءة مع الاهتمام بكافة التدابير الصحية لعدم انتشار الوباء ولحجر المسافرين ومتابعة الفحوصات والعلاج.

توصيات

- المساواة بالمعاملة بين اللبنانية المهاجرة أو المغتربة واللبناني المغترب...

=====

2. المجتمع المدني

تؤدي منظمات المجتمع المدني عملاً أساسياً في دعم جهود وقف انتشار الفيروس وضمان حصول الأشخاص المصابين على الحماية والرعاية والخدمات الاجتماعية. و ترصد آثار تفشي المرض، وتلعب دوراً رئيسياً في التثقيف الصحي ونشر الوعي العام. فقد نظمّ الناس العاديون أنفسهم لصنع وتوزيع الكمادات والمُطهرات على الأشخاص الأكثر عرضة، ودعموا مبادرات التكاتف الاجتماعي لسد الثغرات الناتجة عن السياسات الحكومية، وتعتمد شريحة كبيرة من الناس على مبادرات المجتمع المدني والأهلي من أجل البقاء والصمود. وسنقدم نماذج لما أنجزه الإعلام والجمعيات والنقابات والأحزاب والمؤسسات الدينية.

■ الإعلام

- دعم كل مبادرات المجتمع المدني.
- حملة لإرساء حالة التعبئة العامة في البلاد.
- تجميع الأموال والتبرعات من أجل تجهيز المستشفيات الحكومية.
- إخراج الأفلام الدعائية القصيرة لنشر الوعي وبثها على مدار الوقت.

- استقبال الدكاترة والأطباء والمتخصصين من أجل التواصل مع الناس وتوعيتهم.
- متابعة المستجدات العلمية ومواكبتها.
- نشر أخبار الوضع الصحي العام في كل المناطق.
- شعارها لم يتغير : # خليك _ بالبيت، تعاد مع كل برنامج في بدايته ونهايته إضافة الى الأفلام والملصقات الترويجية.
- تقديم برامج الدعم النفسي للجميع، وبرامج التوعية للنساء واستقبال المبادرات الأهلية والمدنية والقاء الضوء عليها.
- دعم الجسم الطبي والمرضات خصوصا.

■ الجمعيات والجامعات

قدمت جمعيات المجتمع المدني الجزء الأكبر من الإنجازات التي ساندت الدولة في حالة التعبئة العامة، ومنذ بدايات الأزمة نادت لاتخاذ التدابير اللازمة، وقامت بمظاهرة مع الكمامات، مطالبة بالحقوق بالحماية الصحية:

- جمعت المبالغ القصوى للتبرعات لتأهيل المستشفيات الحكومية من الأهل والاغتراب اللبناني (غالبية **العاملات من النساء**).
- لم تنكفئ عن تقديم المساعدات الانسانية وصناديق المونة والخبز اليومي الى الفئات الهشة.
- أمنت الطبابة والاستشفاء والعلاج للعديد من الحالات.
- أمنت مستلزمات التعليم عن بعد للعديد من العائلات: اشتراك كهرباء، اشتراك أنترنت، كومبيوتر...
- **بدأت مشاريع الانتاج الزراعي: ريادة الأعمال الاجتماعية** (مشروع حبق مثالا).
- قدمت العديد من البرامج الثقافية والرياضية والترفيهية عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
- وزعت للنساء وربات البيوت المستلزمات الوقاية: تعقيم وكمامات...
- برامج توعوية في الجمعيات النسائية للوقاية من كورونا.
- قامت احدى الجمعيات بمؤتمر صحفي من اجل **مطالبة الدولة بإقفال المعابر الجوية والبحرية والبرية.**
- **قدمت جمعية خاصة بعمل النساء: تدريبات لمتابعة العمل من البيت، دعما للمؤسسات الصغيرة التي تقفل أبوابها.**
- في القرى: قام الشباب والصبايا في سد منافذ القرية ومن يدخلها يخضع لفحص الحرارة. وفي المدن كان الشباب هم من يوزعون صناديق المونة على الأهالي...
- **حملات ضد العنف الأسري، وإطلاق خط للتبليغ عن الحالات عن بعد عبر الهاتف (تضاعفت البلاغات).**
- **الهيئة الوطنية لشؤون المرأة: حملة خليك في البيت، والمساواة في معاملة المغتربات وعوائلهن أسوة بالمغتربين.**
- أنشأت الجمعيات المدنية المعنية خلية للأزمة بالتعاون مع البلديات والنقابات.
- أنشأت الجامعة الأميركية مرصدا وشبكة للكورونا من مختلف النشطاء على الساحة، وأصدروا دليلا لاحتواء الوباء، وما زالوا ناشطين في تطوير مسار الشبكة.
- تحية للشباب اللبناني والشابات تحديدا اللواتي لبسن ثياب الموت ليوزعن المساعدات في المناطق المكتظة.
- طور طلاب الجامعة اللبنانية الات تنفس والات فحص مبتكرة لمرضى الكورونا من شأنها ان تحد الاصابة بالوباء من قبل الجهاز الطبي. وهم الآن يحاولون التصنيع بكميات من أجل التصدير الخارجي.

■ النقابات

- توزيع مساعدات انسانية.
- نقابة المحامين: سباقة للعمل داخل السجون وتحرير الموقوفين وفرض الحق في الصحة للجميع إبان الكوارث ودون أي تمييز بين سجن الرجال وسجن النساء.
- نقابة الأطباء: دعم المستشفيات والتعاون من اجل فرض الفحوصات مجانا، ومتابعة أوضاع الإصابات في كل المناطق. وقد ساهمت في طلب الحجر لبعض القرى. كما ساهمت في طلب التجهيزات الملائمة.

■ الأحزاب والمؤسسات الدينية

- المؤسسات الدينية لها الدور الأكبر بإقناع الناس بالتباعد الاجتماعي.
- لم تقدم أي من المساعدات العينية ولا المادية. لكنها احتجت على الحكومة من أجل البدء بالحجر المنزلي.
- الأحزاب: متأخرة حذت حذو الجمعيات بتقديم البعض من الخدمات، لكنها كانت شكلية فقط.
- للأسف تفاوتت المساعدات للمستشفيات الحكومية من قبل الدولة، ولم يكن ذلك وفقا للمتطلبات بل وفقا للمحاصصات الاستثنائية.
- أقدم حزب على حجر الدخول الى إحدى البلديات منعا لتفشي الكورونا

الخاتمة

أزمة وباء كورونا لم توسع الفجوة المتأصلة بين الجنسين فحسب، بل كشفت عن أوجه أخرى لانعدام المساواة بين المجتمعات. وقد تكون المتغيرات بادرة لإرساء مفاهيم جديدة في مجال العلاقات المتبادلة بين الجنسين، ذلك في ظل نظام تتضح معالمه يوم بعد يوم.

إن النموذج المستجد، ما زال في إطار التكوين، ومن شأنه أن يحقق بعضاً من التوازن بين العمل والحياة الأسرية. والنساء هن الأكثر استفادة، حيث أنهن من يتحمل النصيب الأكبر من أعباء رعاية الأطفال. وستؤثر المتحولات التي نتجت عن الحجر المنزلي في تغيير مبدئي لسلوكيات الثقافة التقليدية: فإن كانت الأم طبيبة في الخطوط الأمامية من كورونا، يتحتم عليها الخروج للعمل، بينما يزاوّل الأب أعماله من المنزل ويتولى مسؤولية رعاية الأطفال.

إن الحجر الصحي إن استمر لشهر أو شهرين، من شأنه حكماً أن يخلف آثاراً جديدة في مجال العلاقات الجندرية كانخراط الآباء في مسؤولية رعاية الأطفال...